سام
للحقوق والحريات

ورقة حقوقية

عودة التصعيد الحوثي–السعودي
المخاطر المتوقعة على المدنيين والمنشآت المدنية ومنظومة الحقوق والخدمات في اليمن

نسخة موسّعة ومحدّثة حتى 3 أغسطس/آب 2026

Sam4rights

سام
للحقوق والحريات
Sam4rights

ملخص تنفيذي

دخلت حالة «اللاحرب واللاسلم» التي سادت بين جماعة الحوثي والسعودية منذ انتهاء الهدنة الأممية في أكتوبر/تشرين الأول 2022 طورًا أكثر هشاشة في يوليو/تموز 2026. ففي 20 يوليو أعلنت الجماعة ما وصفته بـ«الحظر البحري» على السعودية، وقالت إن الإجراء يسري فورًا ويشمل الملاحة المرتبطة بالموانئ السعودية؛ وهي واقعة أكّدتها بصورة متقاطعة رويترز ووكالة أسوشيتد برس. لم يبق الإعلان في مستوى الخطاب السياسي فقط؛ إذ رصدت مصادر متخصصة وإخبارية تغييرات في مسارات ناقلات، وإطفاء أجهزة التعريف الآلي، وتراجعًا في حركة العبور عبر باب المندب، بما يعكس انتقال المخاطر إلى قرارات المشغلين وشركات التأمين. وقد وثقت Lloyd's List Intelligence بدايات التحويلات ومسارات الالتفاف، فيما تابعت رويترز بيانات ناقلات عبرت وهي «مظلمة».

في المقابل، عادت الضربات داخل اليمن، وشملت مواقع في الحديدة قالت السعودية إنها منشآت عسكرية مرتبطة بتهديد الملاحة، بينما أفادت وسائل إعلام حوثية بإصابة منشآت مدنية. إن ثبوت وقوع الضربات لا يحسم بذاته الطبيعة القانونية لكل هدف؛ فهذه تظل مسألة تحتاج إلى أدلة تتعلق بالاستخدام الفعلي للموقع، والميزة العسكرية المتوقعة، والذخيرة المستعملة، والأضرار المباشرة والارتدادية. وقد عرضت رويترز سياق الضربات والتحرك السعودي لتشكيل تحالف بحري، بينما نقلت الجزيرة الرواية الحوثية بشأن الحديدة. ويقتضي النهج الحقوقي المهني فصل وقوع الحدث عن الادعاءات المتعلقة بوصف الهدف وعن إسناد المسؤولية الفردية.

وشهدت الفترة من 7 إلى 10 أغسطس/آب 2026 اتساعًا ملحوظًا في نطاق العمليات العسكرية داخل اليمن، مع تسجيل هجمات في مأرب والساحل الغربي وشبوة، بالتزامن مع تعطيل طريق بري رئيسي يربط وسط البلاد بشرقها، وهو ما يشير إلى ارتفاع مخاطر انتقال التصعيد من هجمات متفرقة إلى نمط أوسع يمس المدنيين والبنية التحتية وحركة الإمدادات.

هذا التصعيد لا يقع في بيئة قادرة على امتصاص الصدمات. فوفق خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2026 يحتاج أكثر من 22 مليون شخص إلى المساعدة والحماية، ويواجه 18.3 مليون شخص انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، ويعاني أكثر من 2.2 مليون طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد، بينما لا يعمل بصورة كاملة سوى 59.3 في المئة من المرافق الصحية. ويضيف البنك الدولي أن الاقتصاد انكمش 1.5 في المئة في 2025، ويتوقع انكماشه 0.5 في المئة في 2026، وأن قرابة ثلاثة أرباع السكان يعيشون تحت خط الفقر،

فيما لا تغطي المساعدات الدولية سوى جزء متراجع من الاحتياجات. وبسبب اعتماد اليمن الشديد على الواردات، يصبح اضطراب الشحن أو التأمين أو الوقود صدمة مباشرة للقدرة الشرائية والغذاء والمياه والصحة.

يخلص هذا التقدير إلى أن الخطر الحقوقي الأشد لا يتمثل في الضربة المنفردة أو السفينة المنفردة، بل في تراكم مسارات متزامنة: زيادة كلفة الشحن والتأمين؛ تقلص إمدادات الوقود والسلع الأساسية؛ تعطل الخدمات والمرافق؛ اتساع النزوح والحرمان الاقتصادي؛ وتصاعد الاعتقالات وخطاب التخوين في ظل تراجع الرقابة القضائية. وفي هذا السياق، يمثل قصف المجمع القضائي في تعز يوم 25 يوليو مؤشرًا نوعيًا؛ فحتى مع عدم تسجيل ضحايا، يمكن لتعطيل منشأة قضائية أن يؤخر مراجعة قانونية الاحتجاز، ويؤجل المحاكمات، ويعطل قضايا النفقة والحضانة والعنف والحقوق المالية. وقد نُقلت الواقعة عن وكالة سبأ الرسمية عبر الأناضول، لكن نسبة القذائف إلى جهة بعينها تظل بحاجة إلى تحقيق فني مستقل.

التقدير الأكثر ترجيحًا على المدى القريب هو استمرار تصعيد محدود ومتدرج، تُستخدم فيه الملاحة والطاقة كأدوات ضغط مع حرص نسبي على تفادي حرب شاملة. غير أن هذا السيناريو ليس منخفض الضرر؛ إذ يكفي استمرار التهديدات وتبدل سلوك شركات الشحن لرفع الأسعار وتعطيل الواردات. أما السيناريو الأخطر فيتمثل في انتقال الهجمات إلى نمط متكرر ضد الموانئ والطاقة والطرق، أو فتح جبهات برية في تعز ومأرب والحديدة، بما قد يفضي إلى نزوح جديد وانهيار خدمات محلية. ويظل الاحتواء ممكنًا إذا اقترنت الوساطة بضمانات قابلة للرصد لحماية الملاحة المدنية والموانئ، ووقف الضربات على الأعيان المدنية، وضمان مرور الإغاثة، والإفراج عن المحتجزين تعسفًا.

أولًا: المنهجية وحدود الاستنتاج

يستند هذا التقرير إلى بحث مفتوح واسع شمل مصادر أممية متخصصة، وقواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، وتقارير اقتصادية، وبيانات ملاحة وشحن، ووكالات صحافة دولية، ومصادر يمنية محلية، ومواد منشورة لمنظمة سام. وقد جرى اعتماد التقاطع بين المصادر لا باعتباره عدًّا ميكانيكيًا للأخبار، بل بوصفه اختبارًا لثلاثة عناصر: استقلال المصدر عن طرف النزاع، وقدرته الفنية على معرفة الواقعة، ومدى اتساق التفاصيل الزمنية والمكانية مع مصادر أخرى.

في الوقائع العسكرية، يميز التقرير بين «ثبوت وقوع الحادثة» و«ثبوت طبيعة الهدف» و«ثبوت المسؤولية»، فالإعلان الحوثي عن الحظر البحري ثابت بدرجة ثقة مرتفعة لأنه صدر علنًا ونقلته وكالات متعددة، وتغيّر سلوك بعض السفن ثابت بدرجة مرتفعة بسبب بيانات الملاحة ومتابعات الشركات المتخصصة. أما وصف المنشآت المقصوفة في الحديدة بأنها مدنية أو عسكرية فيختلف باختلاف رواية الطرف، ولذلك تُعد درجة الثقة في وصفها القانوني متوسطة أو منخفضة إلى أن تتوافر صور أقمار صناعية أو معاينة مستقلة أو معلومات موثوقة عن استخدامها، وبالمثل، فإن وقوع قذائف على المجمع القضائي في تعز مدعوم بمصادر حكومية ومحلية، لكن إسناد مصدر النيران يظل أقل يقينًا في غياب فحص جنائي للمقذوفات.

في الأرقام الإنسانية، لا يفترض التقرير أن كل اختلاف بين وكالتين تناقض. فخطط الاستجابة قد تستخدم تواريخ مرجعية وتعريفات وفئات استهداف مختلفة. لذلك يعتمد التقرير خطة أوتشا لعام 2026 خط أساس متعدد القطاعات، ثم يستخدم تقديرات الوكالات المتخصصة داخل كل قطاع، مثل منظمة الصحة العالمية للصحة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان لصحة الأم والحماية من العنف، واليونيسف لحقوق الطفل، وعندما تختلف الأرقام، تُعرض بوصفها نطاقات أو تقديرات قطاعية بدل دمجها في رقم واحد غير قابل للدفاع.

ثانيًا: السياق السياسي والعسكري للتصعيد

أفضى انتهاء الهدنة الرسمية في أكتوبر/تشرين الأول 2022 إلى حالة خفض للعنف لا إلى تسوية سياسية. ظلت خطوط التماس والقوات والقدرات الصاروخية والمسيرة قائمة، فيما استمرت الانقسامات المؤسسية والاقتصادية. وقد وصف عدد من التحليلات هذه المرحلة بأنها «لاحرب ولاسلام»، وهي صيغة أخفت هشاشة بنيوية: لا ضمانات دائمة لوقف الهجمات، ولا اتفاقًا نهائيًا على الرواتب والإيرادات والموانئ، ولا معالجة شاملة للاحتجاز والطرق والجبهات. ولذلك كان من الممكن لأي صدمة إقليمية أن تعيد تنشيط المواجهة اليمنية–السعودية.

في 20 يوليو/تموز 2026 أعلن المتحدث العسكري للحوثيين أن «الحظر البحري» على السعودية دخل حيز التنفيذ فورًا، وربط القرار بما وصفه بحصار مفروض على اليمن. وأشارت أسوشيتد برس إلى أن الإعلان لم يقدم تفاصيل تشغيلية كاملة عن آلية التنفيذ، بينما ذكرت رويترز أن السعودية توعدت برد حازم. هذه الفجوة بين اتساع التهديد وغموض معايير الاستهداف تزيد المخاطر؛ لأن شركات الملاحة لا تستطيع حصر التعرض في السفن السعودية فقط إذا كانت المعايير قد تشمل الملكية والحمولة وآخر الموانئ التي زارتها السفينة أو تعاملاتها التجارية السابقة.

تؤكد الإحاطة التشغيلية لـLloyd's List Intelligence في 23 يوليو أن بعض الناقلات العملاقة وسفنًا أخرى بدأت تحويل مساراتها، وأن حركة باب المندب ظلت أصلًا أقل من مستويات ما قبل أزمة 2023 بنسب تراوحت بين 40 و60 في المئة. كما رصدت الإحاطة تعطيل عشرات السفن السعودية لأجهزة التعريف الآلي، مع اختلاف استعداد المالكين لتحمل الخطر. وتبيّن هذه المؤشرات أن التأثير الاقتصادي لا يحتاج إلى تنفيذ إغلاق كامل؛ إذ يكفي أن يصبح الخطر غير قابل للتسعير أو أن تتسع معايير الارتباط بالسعودية حتى تتغير قرارات الرحلة.

تزامن ذلك مع أهمية ميناء ينبع بوصفه منفذًا بديلًا لصادرات النفط السعودية عند اضطراب مضيق هرمز ،ومن ثم فإن الضغط على باب المندب لا يهدد تجارة ثنائية فحسب، بل يربط جبهتي البحر الأحمر والخليج في شبكة واحدة من المخاطر ،وأفادت رويترز بأن السعودية تحركت لتشكيل تعاون دولي لحماية الملاحة، وهو ما يكشف إدراكًا رسميًا بأن التهديد يتجاوز قدرة الاستجابة الوطنية المنفردة، لكنه يرفع في الوقت نفسه احتمال عسكرة الممر البحري ووقوع أخطاء في التعرف على السفن أو تصعيد متبادل.

تتصل هذه الدينامية بالخبرة السابقة لهجمات البحر الأحمر منذ 2023، عندما اتسعت معايير الاستهداف من الارتباط المعلن بإسرائيل إلى روابط ملكية وتشغيل ووجهات تجارية متغيرة. ويشير تقرير الأونكتاد عن النقل البحري لعام 2025 إلى أن السفن التي كانت تعبر البحر الأحمر خلال أيام أصبحت تقضي أسابيع حول رأس الرجاء الصالح، وأن أطوال الرحلات رفعت التكاليف والتأخير والانبعاثات، وأصابت الاقتصادات النامية بصورة أشد. ومن ثم فإن التقدير الحالي يجب أن يقرأ الإعلان الحوثي في ضوء قدرة التهديد المتكرر على إعادة تشكيل السوق حتى عندما يظل عدد الهجمات الفعلية محدودًا.

ثالثًا: الوقائع محل التقدير

1. الحظر المعلن: بين الوصف السياسي والوضع القانوني

استخدام تعبير «الحظر البحري» من جانب جماعة مسلحة لا يمنح الإجراء تلقائيًا الصفة القانونية للحصار البحري المعروف في قانون النزاعات الدولية، فالوصف القانوني يتوقف على تصنيف النزاع، والجهة التي تفرض الحظر، وقدرتها على تنفيذه بفاعلية، والإعلان والنطاق والاستثناءات، والامتثال لقواعد حماية المدنيين والمساعدات. واليمن يشهد أساسًا نزاعات مسلحة غير دولية مع أبعاد عابرة للحدود، فيما تمثل المواجهة المباشرة بين الحوثيين والسعودية طبقة قانونية وسياسية معقدة. لذلك يتجنب هذا التقرير افتراض وجود «حصار قانوني»، ويتعامل مع الإعلان باعتباره تهديدًا باستخدام القوة لفرض قيود على الملاحة يحتاج كل تطبيق له إلى تقييم مستقل.

وتعد السفن التجارية وأطقمها وحمولاتها المدنية محمية من الهجوم ما لم تستوفِ السفينة في وقت محدد شروط الهدف العسكري: أن تقدم مساهمة فعالة في العمل العسكري، وأن يحقق تعطيلها ميزة عسكرية محددة في الظروف القائمة، وهذا المعيار وارد في القاعدة العرفية الثامنة للجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا يكفي أن تحمل السفينة نفطًا أو أن تزور ميناءً سعوديًا أو أن تساهم في الاقتصاد العام لكي تصبح هدفًا؛ إذ لا بد من صلة عسكرية فعلية وميزة عسكرية أكيدة، مع استمرار التزامات التناسب والاحتياطات.

كما أن غموض معايير الاستهداف قد يقود إلى هجمات عشوائية أو غير منضبطة إذا لم تكن الوسيلة قادرة على تمييز السفينة المقصودة عن غيرها أو إذا كان القرار مبنيًا على بيانات تجارية قديمة أو خاطئة. وتحظر القاعدة العرفية الحادية عشرة الهجمات العشوائية، بينما تفرض القاعدة السادسة عشرة التحقق من أن الأهداف المراد مهاجمتها أهداف عسكرية. وبالنظر إلى كثافة الملاحة وتنوع الأعلام والملكية والإدارة، فإن واجب التحقق لا يمكن استبداله بقوائم واسعة للارتباط التجاري.

إذا أدى التطبيق الفعلي للحظر إلى منع السلع الضرورية أو إلى تجويع السكان، تنشأ محظورات إضافية، فتحظر القاعدة 53 استخدام تجويع المدنيين وسيلةً للقتال، وتحمي القاعدة 54 الأعيان التي لا غنى عنها لبقائهم، بينما تلزم القاعدة 55 بالسماح بمرور الإغاثة الإنسانية وتسهيله مع إمكان إخضاعها للرقابة. ولا يكفي إعلان استثناءات إنسانية نظريًا إذا كانت المخاطر أو الإجراءات التشغيلية تجعل السفن تمتنع فعليًا عن حمل الغذاء والدواء والوقود.

2. الناقلات والمنشآت النفطية: حماية مدنية مشروطة لا ملغاة

تظل المنشآت النفطية والناقلات، كأصل، أعيانًا مدنية وفق تعريف الأعيان المدنية في القاعدة التاسعة. وقد تفقد منشأة بعينها الحماية «وللمدة التي» تصبح فيها هدفًا عسكريًا، كما توضح القاعدة العاشرة. بيد أن هذا التحول لا يثبت بمجرد القيمة الاقتصادية أو الوصف الاستراتيجي. يجب تحديد كيفية مساهمة المنشأة فعلًا في العمليات العسكرية والميزة المتوقعة من تعطيلها في ذلك الوقت. وهذه نقطة حاسمة لأن توسيع مفهوم الهدف ليشمل الاقتصاد أو الإيرادات عمومًا يفرغ حماية الأعيان المدنية من مضمونها.

حتى إذا استوفت منشأة أو سفينة تعريف الهدف العسكري، يبقى الهجوم محكومًا بحظر الضرر المدني المفرط. وتقرر القاعدة 14 بشأن التناسب أن الهجوم غير مشروع إذا كان الضرر العرضي المتوقع مفرطًا قياسًا بالميزة العسكرية المباشرة والملموسة. وتلزم القاعدة 15 باتخاذ الاحتياطات الممكنة، فيما تفرض القاعدة 18 تقييم آثار الهجوم. وفي حالة النفط، يجب أن يشمل التقييم الحرائق، والتلوث البحري والبري، وخطر إصابة مناطق سكنية، وتعطل الكهرباء والمياه والنقل، والآثار القابلة للتوقع في السوق.

تكتسب الآثار البيئية وزنًا مستقلًا؛ فالتسربات والحرائق قد تضرب مصادر رزق الصيادين، والساحل، والمياه، والصحة العامة. وتؤكد القاعدة العرفية 43 تطبيق مبادئ التمييز والتناسب على البيئة الطبيعية. وفي بلد تضعف فيه قدرة الدولة على الاستجابة للتلوث أو إصلاح البنية التحتية، يمكن لضرر بيئي واحد أن يستمر بعد توقف العمليات ويحول حادثًا عسكريًا محدودًا إلى أزمة معيشية طويلة الأجل.

تظهر بيانات أواخر يوليو وبداية أغسطس أن الخوف من الاستهداف أثر في السلوك البحري، فقد وثقت رويترز في 30 يوليو خروج ناقلتين تحملان نفطًا سعوديًا إلى الهند مع إطفاء أجهزة التعريف، ثم أفادت في 2 أغسطس بانخفاض عدد السفن العابرة لباب المندب وتحويل ناقلة أخرى مسارها حول أفريقيا. وإطفاء أجهزة التعريف قد يقلل التعرض للاستهداف، لكنه يخلق مخاطر تصادم وسلامة ويضعف الشفافية البحرية، ما يوضح كيف تنتج التهديدات آثارًا أمنية جديدة حتى من دون إصابة السفينة.

3. الضربات في الحديدة واحتمال اتساع بنك الأهداف

جاءت ضربات الحديدة في 24 يوليو/تموز ضمن سلسلة تصعيد بدأت في 13 يوليو، عندما استهدفت ضربة نفذتها قوات الحكومة اليمنية بدعم من التحالف بقيادة السعودية مدرج مطار صنعاء لمنع هبوط طائرة إيرانية تابعة لـ«ماهان إير». ورد الحوثيون بهجمات على مطار أبها، ثم أعلنوا في 20 يوليو فرض حظر على الملاحة المرتبطة بالسعودية في البحر الأحمر، قبل استهداف ناقلات ومنشآت نفطية سعودية. وحذّر المبعوث الأممي هانس غروندبرغ منذ بداية هذه الدورة من أن التطورات قد تفتح «دائرة جديدة من العنف» وتهدد حالة الهدوء النسبي القائمة منذ 2022.

وفي 24 يوليو، نفذ التحالف بقيادة السعودية ضربات في محافظة الحديدة، وقال رسميًا إنها استهدفت «أهدافًا عسكرية مشروعة» مرتبطة بتهديد السفن في البحر الأحمر، مؤكدًا أن ميناء الحديدة لم يكن ضمن الأهداف وأن موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ظلت مفتوحة. في المقابل، قالت وسائل إعلام حوثية إن الضربات طالت منشآت تابعة للمؤسسة العامة للاتصالات في مدينة الحديدة وجزيرة كمران. ونقلت شينخوا إصابة عامل في منشأة الاتصالات وامرأة في كمران، فيما أفاد شهود لوكالة EFE بسماع انفجارات متعددة وتصاعد الدخان من منطقة الميناء. ولم تتمكن رويترز من التحقق بصورة مستقلة من الرواية المتعلقة بالمواقع المدنية المستهدفة.

لكن أهمية هذه الضربات تتجاوز المواقع التي أصيبت مباشرة. فالحديدة تمثل عقدة رئيسية للموانئ والاتصالات والطرق على الساحل الغربي؛ وكانت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة قد قدرت أن موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى تستقبل ما يقارب 70% من واردات اليمن، في بلد يعتمد على الاستيراد لتأمين نحو 90% من غذائه ويواجه فيه 18.3 مليون شخص انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، لذلك فإن امتداد العمليات إلى محيط هذه البنية، حتى من دون استهداف الميناء ذاته، يرفع مخاطر تعطيل التجارة والنقل والاتصالات والخدمات وعمليات الإغاثة.

وتكتسب الحديدة دلالة إضافية لأن التصعيد لم يتوقف عندها. ففي أعقاب الضربات، أعلن الحوثيون استهداف منشآت أرامكو في جازان وينبع، فيما أفاد مسؤولون يمنيون رويترز بأن قوات الحكومة نفذت ضربات على مواقع إطلاق صواريخ ومسيّرات ومخازن أسلحة في مأرب والجوف، بالتزامن مع تحركات عسكرية على خطوط التماس. وتؤكد التطورات اللاحقة في مأرب والمخا وشبوة أن مسار التصعيد اتجه بالفعل نحو توسيع النطاق الجغرافي والعملياتي، وليس مجرد تبادل محدود للضربات في الحديدة والبحر الأحمر.

حقوقيًا، تثير الضربات على منشآت الاتصالات بصورة خاصة مسألة تحديد طبيعة الهدف. فالقانون الدولي الإنساني لا يمنح المنشأة المدنية صفة الهدف العسكري لمجرد إمكان استخدامها لأغراض عسكرية؛ وإنما يجب أن تسهم، بطبيعتها أو موقعها أو غرضها أو استخدامها، إسهامًا فعليًا في العمل العسكري، وأن يوفر تدميرها أو تعطيلها ميزة عسكرية محددة في الظروف القائمة. وتوضح اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا الاختبار ينطبق كذلك على منشآت الاتصالات والنقل ذات الاستخدام المدني والعسكري، مع بقاء الالتزام بالتناسب والاحتياطات وتقدير الأضرار المباشرة وغير المباشرة على المدنيين.

وعليه، فإن المؤشر الأكثر أهمية ليس مجرد وقوع غارات في الحديدة، بل احتمال انتقال العمليات من استهداف قدرات عسكرية محددة إلى نطاق أوسع من البنية التحتية المرتبطة بالقيادة والاتصالات والنقل والإمداد. والتطورات اللاحقة تجعل هذا الاحتمال أكثر جدية، لكنها لا تسمح باعتبار كل منشأة من هذه المنشآت هدفًا عسكريًا بصورة تلقائية؛ بل يتعين تقييم كل هدف على حدة وفق استخدامه الفعلي، والميزة العسكرية المتوقعة من استهدافه، والضرر المحتمل على المدنيين والخدمات الأساسية.

4. قصف المجمع القضائي في تعز: من ضرر المبنى إلى تعطيل العدالة

في مساء 25 يوليو/تموز، أفادت وكالة الأناضول، نقلًا عن وكالة سبأ ومصادر محلية، بسقوط قذائف هاون على المجمع القضائي في حي جبل جرة وسط تعز دون تسجيل إصابات. كما نشرت وكالة سبأ ورئاسة الوزراء اليمنية بيانات تنسب القصف إلى مواقع حوثية شمال المدينة. ولم يتوافر، وقت إعداد هذا التقدير، تحقيق مستقل منشور في مسار المقذوفات أو بقاياها؛ لذلك يُعامل الإسناد بوصفه ادعاءً حكوميًا مدعومًا بمصادر محلية لا حكمًا نهائيًا.

المحكمة والمجمع القضائي أعيان مدنية محمية بموجب مبدأ التمييز ما لم تُستخدم على نحو يجعلها هدفًا عسكريًا، ولا توجد في المصادر المفتوحة المنشورة إشارة موثقة إلى استخدام عسكري للمجمع. واستخدام قذائف الهاون في منطقة حضرية يثير أسئلة إضافية بشأن دقة السلاح والمسافة وقدرة مطلقه على ضبط نقطة السقوط، ولا سيما عندما يقع الهدف المزعوم قرب منشآت مدنية.

الأثر الحقوقي للمجمع يتجاوز إصلاح الجدران. فتعطل الملفات أو الأرشيف أو مكاتب النيابة والقضاة يمكن أن يؤخر عرض المحتجزين على القضاء، ويطيل الحبس الاحتياطي، ويعطل قضايا أسرية ومدنية وحقوق ضحايا، ويزيد تكاليف الوصول إلى العدالة على الفقراء وسكان المناطق

البعيدة. ويحمي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في الحرية والأمان والمحاكمة العادلة والانتصاف، كما تشدد المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين على قدرة المحامين على أداء وظائفهم دون ترهيب أو عرقلة. ومن ثم ينبغي عدّ استمرارية القضاء جزءًا من حماية المدنيين لا خدمة إدارية هامشية.

تزداد الخطورة لأن القضاء في اليمن يعمل أصلًا تحت ضغط الانقسام والافتقار إلى الموارد والاعتقالات خارج الرقابة. فإذا تزامن اتساع الاحتجاز مع تعطل المحاكم، تتضاعف مدة الحرمان من الحرية ويضعف الطعن في مشروعية الاعتقال، لذلك يجب أن يتضمن أي تحقيق في قصف المجمع تقييمًا للضرر الوظيفي: عدد الجلسات المؤجلة، الملفات المتضررة، بدائل العمل، وعدد المحتجزين الذين تأخرت مراجعة أوضاعهم.

الهجوم على المخا وميناؤها

تعرضت مدينة المخا وميناؤها في 9 أغسطس/آب لهجوم واسع بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة استمر لساعات، وطال الميناء ومواقع داخل المدينة ومناطق في الساحل الغربي. وأكد الحوثيون تنفيذ العملية، قائلين إنهم استهدفوا مواقع وتحشيدات عسكرية، فيما أفادت مصادر محلية بأن الضربات طالت أيضًا منشآت مدنية وخدمية وأوقعت قتلى وجرحى. وتفاوتت الحصائل الأولية، لكنها تؤكد سقوط مدنيين وعسكريين وإصابة عشرات الأشخاص، إضافة إلى أضرار في البنية التحتية لميناء المخا ووصول الهجمات إلى محيط المستشفى السعودي الميداني.

استهداف المدنيين ومخيمات النزوح في مأرب

في 7 أغسطس/آب، تعرضت أحياء سكنية ومخيمات للنازحين في مأرب لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، أسفرت، وفق الحصيلة الأولية لوزارة الصحة، عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة 14 آخرين، وشملت المواقع المتضررة مخيمي جو النسيم والميل، وسط تقارير عن إصابة نساء وأطفال وكبار في السن. وتضاعف هذه الهجمات المخاطر على النازحين في محافظة تستضيف أعدادًا كبيرة منهم، خصوصًا مع هشاشة المساكن وغياب وسائل الحماية الكافية من الهجمات الصاروخية.

اتساع الجبهات وتعطيل الطرق

امتد التصعيد إلى بيحان في شبوة، حيث أدى هجوم بطائرة مسيّرة، وفق مصدر عسكري نقلت عنه وكالة الأنباء الألمانية، إلى مقتل اثنين وإصابة ثمانية من قوات دفاع شبوة. وبالتوازي، أغلقت جماعة الحوثي طريق ذمار–البيضاء–مأرب أمام المركبات وشاحنات السلع المتجهة إلى مأرب وشبوة وحضرموت، وفق مصدر تجاري، ما تسبب في تكدس المسافرين والشاحنات وهدد برفع تكاليف النقل وتعطيل سلاسل الإمداد. ويعزز الجمع بين العمليات العسكرية وعرقلة الطرق مخاطر انتقال آثار التصعيد من ساحات القتال إلى الغذاء والنقل والخدمات الأساسية.

رابعًا: الإطار القانوني الحاكم

1. طبيعة النزاع وتكامل القانونين الإنساني والحقوقي

تخضع المواجهات داخل اليمن للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف وللقواعد العرفية المنطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية، ويشكل البروتوكول الإضافي الثاني مرجعًا مهمًا لحماية المدنيين في النزاعات غير الدولية. وفي الحالات العابرة للحدود أو المواجهات المباشرة بين دولة وجماعة مسلحة، قد تثار مسائل تصنيف إضافية لا يمكن حسمها دون تحليل الوقائع الدقيقة. إلا أن مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات وحظر التجويع والوصول الإنساني تنطبق عرفيًا في جميع النزاعات المسلحة، وهو ما يقلل أثر الخلاف التصنيفي على جوهر حماية المدنيين.

يستمر قانون حقوق الإنسان في التطبيق أثناء النزاع، مع تفسير بعض الالتزامات في ضوء القانون الدولي الإنساني بصفته القانون الأكثر تخصصًا في إدارة الأعمال العدائية. ويظل الحق في الحياة، وحظر التعذيب، وضمانات الحرية والمحاكمة العادلة، وحماية الأسرة، وحق الضحايا في الانتصاف، التزامات أساسية. ولا يجوز استخدام حالة الحرب لتبرير الإخفاء القسري أو التعذيب أو احتجاز أشخاص دون أساس قانوني ومراجعة قضائية.

2. التمييز والهدف العسكري والشك

تفرض القاعدة 7 التمييز الدائم بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وتحصر القاعدة 8 الهدف العسكري في عين تقدم مساهمة فعالة في العمل العسكري ويحقق تعطيلها ميزة عسكرية أكيدة في الظروف السائدة. وتؤكد القاعدة 10 أن فقدان الحماية يستمر فقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. وهذا يمنع اعتبار الموانئ أو الطرق أو المحاكم أو منشآت النفط أهدافًا بطبيعتها أو بسبب أهميتها العامة.

في حالات الشك، لا ينبغي أن يتحول نقص المعلومات إلى افتراض عسكري. ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة في اليمن بسبب انتشار الادعاءات غير الموثقة، واستخدام مواقع مدنية أحيانًا لأغراض عسكرية، وصعوبة وصول المحققين. على الأطراف أن تطور إجراءات تحقق متعددة المصادر، وأن تلغي أو تعلق الهجوم عندما يظهر أن الهدف مدني أو أن الضرر المتوقع أصبح غير متناسب.

3. التناسب والاحتياطات والآثار الارتدادية

لا يقتصر الضرر المدني المتوقع على القتلى والجرحى لحظة الانفجار، فالآثار الارتدادية المتوقعة، مثل انقطاع الكهرباء عن مستشفى أو توقف مضخات المياه أو تعطل جسر يعتمد عليه نقل الغذاء، تدخل في التقدير متى كانت قابلة للتوقع بصورة معقولة. وتوفر قواعد التناسب والاحتياطات والتقييم أساسًا لإلزام المخططين بالنظر إلى ترابط الأنظمة المدنية، خصوصًا في بيئة شديدة الهشاشة.

وتشمل الاحتياطات التحقق من الهدف، واختيار السلاح والتوقيت وزاوية الهجوم الأقل ضررًا، وإصدار إنذار فعال عندما تسمح الظروف، وإلغاء الهجوم إذا تغيرت المعلومات. أما التحذير فلا يعفي من الالتزامات الأخرى، ولا يحول الأشخاص الذين لا يستطيعون المغادرة إلى أهداف، ولا يجعل البنية المدنية مباحة.

4. حظر التجويع والوصول الإنساني

يحظر القانون استخدام تجويع السكان وسيلة للقتال، ويحمي الغذاء والمياه والأراضي الزراعية والمنشآت اللازمة للبقاء، ويلزم بتسهيل الإغاثة المحايدة. وتشرح اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عرضها لقواعد الوصول الإنساني أن موافقة الأطراف لا يجوز حجبها تعسفًا عندما يفتقر السكان إلى الإمدادات الأساسية، ولذلك ينبغي تقييم القيود البحرية والجوية والبرية بناءً على نتيجتها الفعلية: هل تصل السلع في الوقت والكمية المناسبين؟ وهل تجعل إجراءات التفتيش والتأمين المرور غير قابل للتطبيق؟

لا يشترط الحظر القانوني للتجويع ظهور مجاعة مكتملة، فإذا صُمم إجراء لحرمان المدنيين من مقومات البقاء، أو استهدف الأعيان الضرورية بقصد حرمانهم منها، تقوم المخالفة، وإذا لم يثبت القصد، قد تظل القيود غير مشروعة بسبب عدم التناسب أو حجب الإغاثة تعسفًا. وينبغي التحقيق في النية والتصميم والآثار والمعرفة المتاحة لصاحب القرار، لا الاكتفاء بالنتيجة النهائية.

5. الاحتجاز والإخفاء والتعذيب

تظل الاعتقالات التي لا تستند إلى قانون واضح أو لا تتيح إبلاغ الشخص بالأسباب والاتصال بمحامٍ والطعن أمام قاضٍ اعتقالات تعسفية. ويحظر التعذيب وسوء المعاملة حظرًا مطلقًا، كما أن احتجاز شخص في مكان غير معلن ورفض الكشف عن مصيره يخلق خطر الإخفاء القسري. وقد وثقت الأمم المتحدة استمرار احتجاز 73 موظفًا أمميًا، ووفاة موظف في الاحتجاز، واحتجاز بعضهم بمعزل عن العالم، وهو ما أضر بقدرة المنظمات على مساعدة السكان.

ولا يقتصر النمط على مناطق الحوثيين؛ إذ توثق تقارير حقوقية وجود مرافق احتجاز غير قانونية وانتهاكات في مناطق خاضعة لأطراف أخرى. وقد نشرت منظمة سام إحاطة عن السجون السرية وتقريرًا عن الانتهاكات في مناطق كانت خاضعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. إن إدراج هذه الوقائع ضروري لتجنب انتقائية المساءلة وللتأكيد أن حماية المحتجزين التزام على جميع سلطات الأمر الواقع والقوات المتحالفة معها.

خامسًا: خط الأساس الإنساني والاقتصادي قبل التصعيد

1. اقتصاد بلا هوامش لامتصاص الصدمات

يظهر التحديث الاقتصادي للبنك الدولي في مايو 2026 أن الناتج المحلي الحقيقي انكمش 1.5 في المئة في 2025 ويتوقع انكماشه 0.5 في المئة في 2026، مع استمرار تعطل صادرات النفط وضعف الطلب والتمويل. كما انخفض تمويل خطة الاستجابة إلى 28 في المئة من الاحتياجات، مقارنة بـ56.5 في المئة في 2024. وتعني هذه الأرقام أن الدولة والأسر والمنظمات تدخل التصعيد من دون احتياط مالي كافٍ لتعويض ارتفاع النقل أو الواردات.

تتأثر القدرة الشرائية بثلاث قنوات متزامنة: سعر الصرف، والدخل، وكلفة وصول السلعة. وقد أشار البنك الدولي في تحديث نوفمبر 2025 إلى ارتفاع كلفة سلة الغذاء الأساسية في مناطق الحكومة وإلى اتساع الاستهلاك الغذائي غير الكافي. وفي حال ارتفاع التأمين والشحن، تنتقل التكلفة إلى المستورد ثم التاجر ثم الأسرة. ولا تستطيع الأسر الفقيرة تعويضها بالادخار؛ فتستجيب بتقليل نوعية الغذاء وعدد الوجبات، وتأخير العلاج، وإخراج الأطفال من المدرسة، أو الاقتراض وبيع الأصول.

يستورد اليمن معظم السلع الأساسية، ويشير تقرير الأمم المتحدة لنتائج 2025 إلى اعتماد يقارب 90 في المئة على واردات الغذاء. لذلك فإن الأمن الغذائي اليمني مرتبط بسلامة الموانئ والعملة والطرق وسوق الوقود. ولا يمكن فصل «الأمن البحري» عن الحق في الغذاء؛ فالتأخير في البحر يتحول إلى نقص في السوق، ثم إلى ارتفاع سعر، ثم إلى حرمان داخل الأسرة.

2. الجوع وسوء التغذية

تقدر خطة أوتشا لعام 2026 أن 18.3 مليون شخص يواجهون انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، وأن أكثر من 2.2 مليون طفل دون الخامسة يعانون سوء التغذية الحاد، بينهم أكثر من نصف مليون في الحالة الشديدة، إضافة إلى 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة متوقعة إصابتهن بسوء التغذية. وفي مناطق الحكومة، خلص التصنيف المرحلي المتكامل إلى أن قرابة خمسة ملايين شخص واجهوا الأزمة أو ما هو أشد في ربيع 2026، بينهم 1.4 مليون في مرحلة الطوارئ، مع توقع تدهور لاحق.

تؤكد الفاو في موجز اليمن أن تكاليف التأمين والنقل والوقود وشح النقد الأجنبي دفعت الأسعار إلى الارتفاع. كما وضعت الفاو وبرنامج الأغذية العالمي اليمن ضمن بؤر الجوع الأشد خطورة. وتوضح هذه المصادر أن أثر التصعيد لا يحتاج إلى تدمير مخزون غذائي؛ إذ يكفي أن ترتفع كلفة استيراده أو أن تتأخر الشحنات أو يضعف التمويل الإنساني.

تذكر اليونيسف أن 15 في المئة فقط من الأطفال يحصلون على الحد الأدنى المقبول من الغذاء، وأن نحو 2.2 مليون طفل يعانون سوء التغذية الحاد. وعندما تقل الكمية والنوعية معًا، ترتفع قابلية الطفل للوفاة من أمراض شائعة، ويتضرر النمو البدني والمعرفي على نحو قد لا يمكن عكسه. ومن هنا فإن ارتفاع أسعار الوقود أو تعطل الطرق يمثل عامل وفاة غير مباشر، وليس مجرد مشكلة سوقية.

3. الصحة والمياه

تفيد منظمة الصحة العالمية بأن نحو 60 في المئة فقط من المرافق الصحية تعمل بصورة كاملة، وتطلب تمويلًا طارئًا للوصول إلى 10.5 ملايين شخص في 2026. وتؤكد خطة أوتشا حاجة 14.4 مليون شخص إلى مساعدة في المياه والصرف الصحي والنظافة. وعليه، فإن أي اضطراب في الوقود يؤثر مباشرة في المولدات وسيارات الإسعاف وسلاسل تبريد اللقاحات ومضخات المياه، ويزيد خطر الكوليرا والحصبة وحمى الضنك وشلل الأطفال.

وصفت منظمة الصحة العالمية عند إطلاق نداء التمويل النظام الصحي بأنه تحت ضغط شديد، محذرة من أن فجوات التمويل تعني تقليص الخدمات وتأخر مواجهة الأوبئة. وفي مثل هذا النظام، لا توجد طاقة احتياطية لاستيعاب إصابات جماعية أو موجة نزوح أو انقطاع طويل للوقود. ولذلك يجب أن تتضمن خطط خفض التصعيد ضمانات تشغيلية للمرافق الصحية والمياه، لا مجرد تعهدات عامة بحمايتها من القصف المباشر.

4. النساء والفتيات

يحتاج 10.95 ملايين امرأة وفتاة إلى المساعدة والحماية وفق صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقدر الصندوق وجود نحو 662 ألف امرأة حامل يحتجن خدمات منقذة للحياة، بينهن 340 ألفًا يحتجن رعاية توليد طارئة، مع فجوة تمويل بلغت 87 في المئة في نهاية مارس. هذه الأرقام تجعل إغلاق طريق أو توقف سيارة إسعاف أو مرفق صحي بسبب الوقود خطرًا مباشرًا على الحياة أثناء الحمل والولادة.

لا تتوزع صدمة الغذاء بالتساوي داخل الأسرة. ففي سياقات الفقر الشديد، تميل النساء إلى تقليل حصصهن لصالح الأطفال، وتتعاظم مخاطر فقر الدم وسوء التغذية بين الحوامل والمرضعات. كما يزيد النزوح والازدحام وغياب الإضاءة والمرافق المنفصلة من خطر العنف والاستغلال والزواج المبكر. وتعرض منظمة سام في مادتها عن دائرة العنف ضد النساء تداخل العنف المرتبط بالحرب مع العنف الأسري والأمني والرقمي والقيود على الحركة، وهو تداخل مرشح للتفاقم مع التصعيد. تعطل المحاكم يخلق أثرًا جنسانيًا خاصًا؛ إذ تتأخر قضايا النفقة والحضانة والعنف الأسري والميراث، وتتعقد قدرة المرأة على استعادة وثائق أو حماية قانونية. وتزداد المشكلة عندما لا تملك النساء موارد السفر إلى مقر قضائي بديل أو عندما تفرض قيود حركة. لذلك يجب أن تشمل خطط استمرارية العدالة وحدات استقبال آمنة، وموظفات متخصصات، وخدمات قانونية مجانية، وآليات سرية للبلاغات.

5. الأطفال

تذكر اليونيسف في تحديثها لأزمة اليمن أن 10.8 ملايين طفل يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، وأن نحو 3.2 ملايين خارج المدرسة، وأن 40 في المئة من المرافق الصحية تعمل جزئيًا أو متوقفة. كما تؤكد آلية الأمم المتحدة للأطفال والنزاع المسلح توثيق 742 انتهاكًا جسيمًا ضد 652 طفلًا خلال 2025، بينها تجنيد واستخدام 262 طفلًا وقتل أو تشويه 431 طفلًا.

يمتد خطر التصعيد إلى ما بعد القصف، ففقدان دخل الأسرة يدفع الأطفال إلى العمل الخطر أو التسول أو الالتحاق بجماعات مسلحة، وانقطاع التعليم يزيد الزواج المبكر للفتيات والتجنيد للفتيان. وتبقى الذخائر غير المنفجرة والألغام مصدرًا دائمًا للقتل والإعاقة؛ وقد وثقت اليونيسف أكثر من عشرة آلاف طفل قتلوا أو شوهوا منذ تصاعد النزاع، إلى جانب مئات الاعتداءات أو الاستخدامات العسكرية للمدارس والمرافق الصحية.

تربط منظمة سام في تقريرها عن أطفال اليمن بين الفقر والنزوح والتسرب والتجنيد والزواج المبكر، وتعتبر الطفولة مقياسًا لانهيار الحماية الاجتماعية. ومن ثم فإن تقييم أي عملية عسكرية ينبغي أن يسأل عن المدارس والطرق والعلاج والغذاء والصدمات النفسية، لا عن عدد الضحايا المباشرين فقط.

6. النزوح والفئات المهمشة والأشخاص ذوو الإعاقة

تقدر خطة أوتشا عدد النازحين داخليًا بنحو 5.2 ملايين، وتعد الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والمهمشين من الفئات المتأثرة بصورة غير متناسبة. وقد واصل برنامج تتبع النزوح التابع للمنظمة الدولية للهجرة تسجيل نزوح جديد في 2026، بما في ذلك من الحديدة ومأرب وتعز. وإذا فتحت الجبهات الداخلية أو تضررت الطرق، فمن المرجح أن يكون النزوح قصير المسافة وغير المنظم هو الاستجابة الأولى للأسر.

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مخاطر مضاعفة في الإنذار والإخلاء والوصول إلى الملاجئ والمياه والخدمات، كما قد يفقدون الأجهزة المساعدة أو مقدمي الرعاية أثناء النزوح. ولا تتضمن كثير من خطط الطوارئ بدائل اتصال للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو البصرية، وهو ما يوجب إدماج الوصول الشامل في التحذيرات والخدمات والمرافق القضائية والصحية.

7. المجال الإنساني والمدني

أعلنت الأمم المتحدة في 10 يونيو 2026 بقاء 73 موظفًا أمميًا رهن الاحتجاز التعسفي لدى سلطات الحوثيين، مع وفاة موظف واحتجاز بعضهم بمعزل عن العالم. وأكد مجلس الأمن أن هذه الاحتجازات والتهديدات للعاملين في الإغاثة تزيد الوضع الإنساني سوءًا. إن أثر الاعتقال لا يقتصر على الضحية؛ فهو يدفع المنظمات إلى تقليص الحركة والبرامج، ويرفع كلفة الأمان، ويضعف الوصول إلى ملايين المحتاجين.

وقد حذرت منظمة سام من استمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة والإغاثة، وربطت ذلك بتدهور الضمانات القانونية والآثار الصحية والنفسية. كما وثقت المنظمة اعتقال المحامي عبد المجيد صبرة. وتؤكد مراسلة الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة أن احتجازه في مكان غير معلوم أثار مخاوف الإخفاء القسري. ومع أي تصعيد جديد، يرتفع خطر استخدام اتهامات التجسس والخيانة لتوسيع القمع وإسكات التوثيق المستقل.

سادسًا: مسارات الأثر الحقوقي المتوقعة

تعزز هذه التطورات تقدير أن الخطر لم يعد محصورًا في المواجهة الحوثية–السعودية أو الملاحة الإقليمية، بل يتجه بصورة متزايدة إلى الداخل اليمني، فاستهداف مناطق النزوح والموانئ والمنشآت الخدمية، بالتزامن مع تنشيط جبهات عسكرية وإغلاق طرق رئيسية، يرفع احتمال وقوع آثار حقوقية وإنسانية مترابطة تشمل القتل والإصابة والنزوح وتعطل الخدمات وارتفاع تكاليف الغذاء والنقل، ويجعل خطر العودة إلى مواجهة أوسع داخل اليمن أكثر جدية.

1. مسار الملاحة إلى الغذاء والدواء

تبدأ السلسلة بإعلان أو هجوم يرفع تقدير الخطر، فتزيد أقساط التأمين ويطلب المالك علاوة أو يغير المسار. تؤدي الرحلة الأطول إلى استهلاك وقود ووقت أكبر وتراجع السعة الفعلية للأسطول. ثم تصل التكلفة إلى المستورد ويزداد احتياجه للنقد الأجنبي، ويتأخر التخليص والنقل الداخلي، فترتفع الأسعار وتتناقص الكميات في الأسواق. ويشرح تقرير الأونكتاد السريع عن اضطرابات البحر الأحمر كيف تجاوز أثر الهجمات المنطقة إلى التضخم والأمن الغذائي والطاقة، وكيف ارتفعت أسعار الشحن والتأمين مع الالتفاف حول أفريقيا.

في اليمن، تتضاعف السلسلة بسبب ضعف العملة وانقسام المؤسسات والطرق والجبايات ونقص التمويل الإنساني. لذلك لا ينبغي قياس الضرر بعدد السفن التي أصيبت، بل بتغير زمن الوصول، وحجم الواردات، وأقساط التأمين، وأسعار الجملة والتجزئة، وتوافر السلع في المحافظات البعيدة. وقد يكون الأثر الأشد في مناطق لا تقع قرب الساحل لكنها تعتمد على نقل بري مكلف.

2. مسار الوقود إلى المستشفيات والمياه

يعمل الوقود كمدخل مشترك لكل الخدمات. ارتفاع سعره يزيد كلفة ضخ المياه وتشغيل المولدات ونقل النفايات والمرضى والدقيق. وإذا قل المعروض، تعطي المنشآت الأولوية لبعض الخدمات وتوقف أخرى، فتتراكم آثار صحية وبيئية. ولأن جزءًا كبيرًا من المرافق لا يعمل كاملًا أصلًا، فإن أي خفض إضافي قد يغلق وحدات الأمومة أو التحصين أو غسيل الكلى.

يجب رصد هذا المسار من خلال مؤشرات تشغيلية أسبوعية: ساعات الكهرباء في المستشفيات، مخزون الوقود، عدد سيارات الإسعاف العاملة، توقف مضخات المياه، أسعار النقل، وإحالات المرضى المؤجلة. ولا تكفي بيانات الضحايا المباشرين لإظهار الوفيات التي تحدث لأن المريض لم يصل أو لأن الدواء فقد سلسلة التبريد.

3. مسار استهداف القضاء إلى الاحتجاز والإفلات من العقاب

قد يؤدي تضرر مبنى قضائي أو الخوف من الوصول إليه إلى وقف الجلسات، وتعذر حضور القضاة والمحامين، وتأخر نقل المحتجزين، وضياع ملفات أو أدلة. ويؤدي ذلك إلى تمديد الحبس من دون مراجعة، ويضعف قدرة الضحايا على الشكوى، ويمنح الأجهزة الأمنية مساحة أوسع للعمل بعيدًا عن الرقابة. وفي بيئة توثق فيها هيومن رايتس ووتش الاعتقال التعسفي والإخفاء والتعذيب من أطراف متعددة، يصبح استمرار القضاء تدبير حماية عاجلًا.

4. مسار التصعيد إلى الاعتقال وقمع المجال المدني

عادة ما يصاحب التصعيد خطاب تعبئة يوسع تعريف «العدو الداخلي»، وقد تتحول انتقادات الحرب أو نشر معلومات عن الخسائر إلى اتهامات بالتجسس أو إضعاف الجبهة. وتؤكد تقارير سام عن المشهد الحقوقي وجود نمط من الاعتقالات والتضييق والتحريض ضد الصحفيين والناشطين، فيما تعرض تقارير سام عن التعذيب مخاطر الاحتجاز بعيدًا عن الرقابة القضائية.

إذا تزامنت حملات الاعتقال مع قيود على الإنترنت والحركة واقتحام مقار المنظمات، ينخفض تدفق المعلومات المستقلة وتزداد صعوبة التحقق من الضربات، وهذا ليس أثرًا ثانويًا؛ فغياب المعلومات يضعف التحذير المبكر والمساعدة والمساءلة. ينبغي للأمم المتحدة والمانحين اعتبار حماية العاملين المحليين والبيانات والشهود جزءًا من استمرارية الاستجابة.

5. مسار النزوح إلى العنف والاستغلال

يدفع القصف أو الخوف الأسر إلى النزوح السريع قبل ترتيب مأوى أو دخل أو وثائق، وفي مواقع النزوح، ترتفع أسعار الإيجار وتزداد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وعمل الأطفال والتسرب والزواج المبكر. وقد ينقطع الأشخاص عن المحاكم أو العلاج أو شبكات الدعم. لذلك يجب أن تقيس الاستجابة جودة النزوح وأمانه، لا عدد النازحين فقط.

تتطلب الحماية نقاط تسجيل آمنة، ومياه وإنارة ومرافق منفصلة، وخدمات قانونية، وإحالات صحية ونفسية، وآليات شكاوى سرية. وينبغي ألا تُستخدم المدارس كملاجئ لمدة طويلة بما يحرم الأطفال من التعليم، وألا تقام مواقع النزوح قرب أهداف عسكرية أو مناطق ملوثة بالألغام.

سابعًا: مصفوفة المخاطر

تُرتب المصفوفة التالية المخاطر على أساس احتمال وقوعها خلال الأسابيع والأشهر القريبة، وشدة أثرها، ومدى انتشارها، وقابلية عكس الضرر. ويعني وصف الخطر بأنه «حرج» أنه قادر على توليد وفيات أو حرمان واسع أو آثار طويلة المدى، حتى إذا لم يكن أكثر السيناريوهات احتمالًا.

الخطر	الاحتمال	الشدة	النطاق	مبرر التقدير
اضطراب الملاحة والواردات	مرتفع	حرج	وطني/إقليمي	تغير المسارات والتأمين يرفع الغذاء والدواء والوقود سريعًا.
ارتفاع الجوع وسوء التغذية	مرتفع	حرج	وطني	خط أساس شديد الهشاشة و18.3 مليون شخص في انعدام غذائي حاد.
تعطل الصحة والمياه بسبب الوقود	مرتفع	حرج	واسع	نحو 40% من المرافق غير كاملة العمل أو متوقفة أصلًا.
استهداف أو تعطيل النفط والطاقة	متوسط إلى مرتفع	مرتفع إلى حرج	إقليمي	حرائق وتلوث وارتفاع نقل وتأمين وآثار على السوق.
هجمات على الموانئ والطرق والجسور	متوسط	حرج	محلي/وطني	أثر ارتدادي على الإمداد والإسعاف والحركة.
فتح جبهات تعز ومأرب والحديدة	متوسط	حرج	محلي واسع	نزوح وذخائر متفجرة وتعطل خدمات وتعليم.

الخطر	الاحتمال	الشدة	النطاق	مبرر التقدير
الاعتقال والإخفاء والتعذيب	مرتفع	مرتفع	مناطق سيطرة الأطراف	نمط قائم يتسع مع خطاب التجسس والتعبئة.
تعطيل القضاء والمحاكم	متوسط إلى مرتفع	مرتفع	محلي تراكمي	يطيل الاحتجاز ويؤخر حقوق الضحايا والنساء.
تضرر النساء والفتيات	مرتفع	مرتفع/طويل	واسع	صحة أمومة وعنف ونقص غذاء وقيود وصول.
تضرر الأطفال	مرتفع	حرج/طويل	واسع	سوء تغذية وتعليم وتجنيد وذخائر وصدمات.
تقلص العمل الإنساني	مرتفع	حرج	وطني	احتجاز العاملين ونقص التمويل ومخاطر الحركة.

ثامنًا: السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: تصعيد محدود ومتدرج - الأرجح نسبيًا

في هذا السيناريو تستمر التهديدات والهجمات المتقطعة على السفن أو منشآت محددة، وترد السعودية بضربات محسوبة، مع بقاء قنوات الوساطة مفتوحة. لا يحدث إغلاق كامل لباب المندب، لكن حركة المرور تبقى أقل من الطبيعي، وتستخدم بعض السفن مسارات بديلة أو تعبر مع احتياطات مشددة. ويظل هدف الأطراف رفع كلفة الخصم من دون بلوغ حرب شاملة.

الأثر الحقوقي لهذا السيناريو مرتفع رغم محدودية القتال: ارتفاع التأمين والنقل، ضغط على الوقود والأسعار، تشديد أمني واعتقالات، وتراجع إضافي للتمويل والوصول. وتتمثل مؤشرات تحققه في استمرار عدد قليل من الحوادث البحرية أسبوعيًا، وضربات جوية محددة، ورسائل وساطة تمنع التوسع. احتمال هذا السيناريو مرتفع على المدى القريب، لكن قابليته للانزلاق تبقى كبيرة إذا وقعت خسائر بشرية واسعة أو أصيبت منشأة طاقة رئيسية.

السيناريو الثاني: توسع جوي وبحري - ممكن وشديد الخطورة

يتحقق هذا السيناريو إذا اتسعت معايير استهداف السفن أو تعرضت ناقلات كبيرة لأضرار جسيمة، أو إذا ضربت السعودية بصورة متكررة موانئ ومخازن وطاقة واتصالات في الحديدة وصنعاء والساحل. قد تتشكل ترتيبات حماية دولية أوسع، ويزداد الوجود العسكري في البحر، ما يرفع احتمال سوء التقدير والتصادم.

سيكون الأثر حرجًا: انخفاض أكبر في المرور، قفزات في التأمين، اضطراب واردات اليمن، تلوث محتمل، وتضرر خدمات الصحة والمياه. وقد تزداد الضربات الانتقامية على المدن والمنشآت. ويصبح هذا السيناريو أكثر احتمالًا إذا ظهرت تحويلات جماعية للناقلات، أو هجمات ناجحة على ينبع، أو ضربات متكررة على الحديدة، أو إعلان رسمي بتوسيع قائمة السفن المستهدفة.

السيناريو الثالث: فتح الجبهات الداخلية - أقل احتمالًا وأعلى كلفة مدنية

قد تنتقل الأزمة من البحر إلى خطوط التماس في تعز ومأرب والحديدة والجوف، مع تحريك قوات وقطع طرق واستخدام مدفعية وطائرات مسيرة. هذا السيناريو يحتاج إلى قرار سياسي وعسكري أوسع، لكنه قد ينشأ من اعتقاد أحد الأطراف أن الخصم منشغل إقليميًا أو ضعيف.

ستظهر آثاره سريعًا في القتل والإصابة والنزوح، وتلوث مناطق جديدة بالمتفجرات، وتعطل المدارس والمحاكم والمستشفيات، وارتفاع تجنيد الأطفال.

وتكون تعز شديدة الحساسية بسبب كثافة السكان والحصار الجزئي والطرق المحدودة. مؤشرات الإنذار هي التحشيد، وحفر التحصينات، وزيادة القصف المدفعي، وإغلاق الطرق، وتحذيرات الإخلاء المحلية.

السيناريو الرابع: احتواء تفاوضي سريع - ممكن لكنه هش

يتحقق إذا نجحت وساطة إقليمية ودولية في وقف الهجمات والتهديدات، وربطت ذلك بتدابير عملية لحماية الملاحة والموانئ وتدفق السلع. قد تعود بعض السفن تدريجيًا، وتنخفض علاوات الخطر، وتستقر الأسعار نسبيًا.

لكن وقف النار وحده لا يعالج الاعتقالات وتعطل القضاء ونقص التمويل. ويجب أن يتضمن الاحتواء الإفراج عن العاملين الإنسانيين والمحتجزين تعسفًا، وآلية اتصال بحري، وضمانات عدم استخدام الموانئ المدنية عسكريًا، وتحقيقات في الحوادث، وخطط استمرارية للخدمات. من دون ذلك، يعود اليمن إلى هدنة غير مستقرة قابلة للانهيار عند أول صدمة.

تاسعًا: مؤشرات الإنذار المبكر

المؤشرات البحرية والاقتصادية: ينبغي رصد عدد السفن العابرة لباب المندب، ونسبة السفن التي تطفئ أجهزة التعريف، وتحويلات المسار حول أفريقيا، وأقساط التأمين، ومواعيد وصول الحبوب والوقود إلى الموانئ اليمنية. كما يجب متابعة مخزون المستوردين وسعر الصرف وأسعار الدقيق والوقود والنقل. ويُعد الانخفاض المتزامن في المرور وارتفاع التأمين والأسعار إشارة قوية إلى انتقال التهديد إلى أزمة معيشية.

المؤشرات العسكرية: تشمل انتشار منصات الصواريخ والطائرات المسيرة قرب الساحل، وزيادة التحذيرات البحرية، وتكرار الضربات على الحديدة، واستهداف ينبع أو السفن المرتبطة بها، وتحريك قوات إلى جبهات تعز ومأرب والجوف. كما أن اتساع اللغة الرسمية من «سفن سعودية» إلى «سفن تتعامل مع السعودية» مؤشر على اتساع دائرة الخطر.

المؤشرات الإنسانية والخدمية: تتمثل في توقف مرافق صحية بسبب الوقود، وتعطل مضخات المياه، وزيادة الإحالات الطبية المتأخرة، وتراجع توزيع الغذاء، وإغلاق مدارس أو محاكم، وتزايد النزوح. وينبغي جمعها أسبوعيًا على مستوى المديريات لأن المتوسط الوطني قد يخفي انهيارات محلية.

المؤشرات القمعية والمؤسسية: تشمل ارتفاع خطاب التخوين، وحملات مداهمة واعتقال للصحفيين والعاملين الإنسانيين، وفرض قيود على الحركة والإنترنت، وإحالة مدنيين إلى محاكم استثنائية، ومنع المحامين والأسر من الزيارة. ويجب التعامل مع استهداف المحامين أو مقار المنظمات بوصفه إنذارًا مبكرًا لانكماش التوثيق والمساءلة.

عاشرًا: التوصيات

إلى جماعة الحوثي

يتعين وقف الهجمات والتهديدات الموجهة إلى السفن التجارية على أساس الملكية أو العلم أو العلاقات التجارية العامة، وحصر أي استخدام للقوة في أهداف تستوفي بصورة فردية ودقيقة تعريف الهدف العسكري، مع التحقق والتناسب والاحتياطات. كما يجب إعلان معايير واضحة لحماية السفن المدنية والإنسانية، وعدم اتخاذ أي إجراء يؤدي فعليًا إلى منع الغذاء والدواء والوقود أو رفع المخاطر إلى مستوى يجعل وصولها متعذرًا.

ينبغي التحقيق المستقل والشفاف في قصف المجمع القضائي في تعز، وتمكين خبراء محايدين من فحص بقايا المقذوفات ومواقع الإطلاق، ونشر النتائج. كما يجب وقف استخدام الأسلحة غير الدقيقة في المناطق المأهولة، وإبعاد المواقع العسكرية عن الأعيان المدنية قدر الإمكان. وفي المجال المدني، يجب الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات والمحتجزين تعسفًا، والكشف عن أماكن المخفيين، وتمكين المحامين والأسر والجهات الطبية من الوصول إليهم.

إلى السعودية والقوات المتحالفة معها

يجب قصر الضربات على أهداف عسكرية محددة بعد تحقق متعدد المصادر، وتجنب مهاجمة الموانئ والطرق والطاقة والاتصالات عندما تكون الآثار الارتدادية المتوقعة على السكان مفرطة. ويتعين نشر معلومات بعد الضربات تسمح بالتقييم المستقل، بما يشمل طبيعة الهدف، والاحتياطات، ونطاق الضرر، مع حماية المعلومات العملياتية المشروعة. كما يجب تعليق أي تكتيك عندما تظهر أدلة على ضرر مدني متكرر أو غير متناسب.

ينبغي ضمان ألا تتحول إجراءات الأمن البحري والتفتيش إلى قيود تعرقل واردات اليمن، والعمل مع الأمم المتحدة وشركات الشحن على ممرات وإخطارات موثوقة للسلع الأساسية. وفي الحالات التي يثبت فيها ضرر مدني غير مشروع، يجب توفير تحقيق مستقل وتعويض وجبر ضرر وإصلاح سريع للبنية المدنية.

إلى الحكومة اليمنية والقوات التابعة أو المتحالفة معها

يتعين حماية المحاكم والمستشفيات والمدارس والموانئ بعدم استخدامها لأغراض عسكرية أو تخزين السلاح قربها، وتوثيق أي هجوم عليها بطريقة تحفظ سلسلة حيازة الأدلة. وفي قضية المجمع القضائي، ينبغي نشر تقييم هندسي ووظيفي، وحصر الجلسات والملفات المتأثرة، وتوفير مقر بديل آمن، وإعطاء أولوية لمراجعة قضايا المحتجزين.

يجب كذلك إغلاق مرافق الاحتجاز غير القانونية في مناطق الحكومة والقوات المتحالفة معها، وإخضاع جميع أماكن الاحتجاز للنيابة والقضاء، والتحقيق في التعذيب والإخفاء. وقد أكدت منظمة سام في موقفها من السجون غير القانونية أن الإجراءات الإدارية غير كافية من دون تحقيق قضائي مستقل. إن المطالبة بمساءلة الحوثيين تفقد قوتها إذا استمر الإفلات من العقاب لدى الأطراف الأخرى.

إلى الأمم المتحدة والمبعوث الخاص والوسطاء

ينبغي أن تكون الأولوية لاتفاق خفض تصعيد بحري وجوي يتضمن آلية اتصال لمنع الحوادث، وحماية صريحة للموانئ والسفن المدنية، وضمانات مرور الغذاء والدواء والوقود، وحظر استخدام الموانئ المدنية لأغراض عسكرية. ويجب ألا يقتصر الاتفاق على وقف الضربات، بل أن يتضمن مؤشرات قابلة للقياس مثل حركة السفن، زمن التخليص، والأسعار وتوافر الوقود.

يتعين أيضًا ربط المسار الأمني بحماية المجال الإنساني والقضائي: الإفراج عن 73 موظفًا أمميًا وسائر العاملين المحتجزين، ووقف الاقتحامات والمصادرات، وضمان وصول المحامين، ودعم استمرارية المحاكم. كما ينبغي إنشاء أو دعم آلية مستقلة لجمع الأدلة عن الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، في ظل غياب آلية دولية شاملة للمساءلة عن اليمن.

إلى المانحين والمؤسسات المالية الدولية

ينبغي توفير تمويل طارئ مرن للصحة والتغذية والمياه وحماية النساء والأطفال، مع احتياطي لتغطية ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين. ويجب دعم آليات ضمان للمستوردين الإنسانيين والسلع الأساسية حتى لا تتحول علاوة الخطر إلى نقص في السوق. كما ينبغي توجيه موارد لاستمرارية القضاء والنسخ الاحتياطي للسجلات والخدمات القانونية المجانية.

تؤكد بيانات البنك الدولي أن اليمن لا يملك هوامش مالية لامتصاص الصدمة، ولذلك يجب تجنب تأخر التمويل حتى ظهور المجاعة أو الانهيار. الاستثمار المبكر في الوقود للمرافق، ومخزون التغذية العلاجية، والمياه، ودعم الدخل، أقل كلفة من الاستجابة لانهيار واسع.

إلى شركات الشحن والتأمين والطاقة

ينبغي مشاركة بيانات المخاطر والحوادث مع الآليات البحرية والأمم المتحدة بما يحمي الأطقم ولا يكشف معلومات حساسة بلا ضرورة. كما يجب وضع ترتيبات خاصة لاستمرار نقل الغذاء والدواء والوقود إلى اليمن، وعدم نقل كامل علاوة الخطر إلى المستهلك النهائي. ويمكن تطوير ضمانات مشتركة أو تأمين مدعوم للرحلات الإنسانية والتجارية الأساسية.

يجب الالتزام بسلامة الملاحة عند اتخاذ قرار إطفاء أجهزة التعريف، وتقييم مخاطر التصادم والإنقاذ والشفافية. كما ينبغي تدريب الأطقم على التعامل مع التحذيرات والهجمات، وتوثيق الأضرار والتهديدات بما يساعد التحقيق والمساءلة.

إلى منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

ينبغي اعتماد منهج يميز بين الواقعة والرواية والإسناد القانوني، وتجنب إعادة إنتاج بيانات الأطراف بوصفها حقائق نهائية. ويجب توثيق الأضرار غير المباشرة، مثل توقف مرفق صحي أو تأخر قضية محتجز أو ارتفاع سعر سلعة، لأنها تمثل الجزء الأكبر من أثر التصعيد على المدنيين. كما ينبغي حماية هوية الشهود وبيانات المواقع الحساسة وتخزين الأدلة بصورة آمنة.

على وسائل الإعلام إدراج السياق الإنساني والقانوني في تغطية الهجمات، وعدم حصرها في الأداء العسكري وأسعار النفط. ويجب إعطاء مساحة للنساء والأطفال والنازحين وذوي الإعاقة والعاملين الصحيين والقانونيين، مع التحقق من الصور والفيديوهات وتاريخها ومكانها.

الحادي عشر: الخلاصة التقديرية

لا تعني عودة التصعيد الحوثي–السعودي مجرد استئناف نمط قديم من الصواريخ والغارات. السياق الإقليمي في 2026 يجعل البحر الأحمر والطاقة والموانئ أدوات ضغط متصلة بممرات أخرى، ويجعل السوق يستجيب للتهديد قبل وقوع الضرر المادي. وفي بلد يعتمد على الواردات ويعاني الفقر والجوع وضعف الخدمات، ينتقل أثر التهديد من البحر إلى البيت بسرعة.

الخطر الأول هو تعطيل الإمدادات والأسعار؛ والخطر الثاني هو توسع الضربات إلى بنية مدنية مترابطة؛ والخطر الثالث هو استخدام التعبئة لتوسيع الاعتقالات وقمع المجال المدني؛ والخطر الرابع هو تراجع مؤسسات العدالة في لحظة تزداد فيها الحاجة إليها. وهذه المخاطر لا تعمل منفصلة: نقص الوقود يعطل المستشفى والمحكمة، والاعتقال يضعف التوثيق، وتعطل القضاء يطيل الاحتجاز، والنزوح يزيد العنف والتسرب وسوء التغذية.

بناء على ذلك، يقدّر التقرير أن مستوى الخطر الكلي «مرتفع مع قابلية سريعة للتحول إلى حرج». ويظل التصعيد المحدود السيناريو الأكثر ترجيحًا، لكنه يحمل أثرًا إنسانيًا كبيرًا بسبب هشاشة خط الأساس. أما الانتقال إلى ضربات متكررة ضد الموانئ والطاقة أو فتح جبهات داخلية فسيجعل الأزمة حرجة خلال فترة قصيرة. لذلك يجب قياس نجاح الوساطة ليس بانخفاض عدد الغارات فقط، بل بسلامة السفن المدنية، واستقرار الواردات والأسعار، واستمرار الصحة والمياه والقضاء، وتراجع الاعتقالات، وعودة العاملين الإنسانيين إلى عملهم بحرية.

سام
للحقوق والحريات

Sam4rights

عودة التصعيد الحوثي–السعودي
المخاطر المتوقعة على المدنيين والمنشآت المدنية ومنظومة الحقوق والخدمات في اليمن

نسخة موسّعة ومحدّثة حتى 3 أغسطس/آب 2026